

## على الخلاف

تُكثّف الولايات المتحدة تحركاتها العسكرية عند المثلث الحدودي بين سوريا والعراق والأردن، في سعيه لتججّد من قبيلها للإمساة بالطرقات الدولية، وإغلاق تلك «المنطقة الاستراتيجية» التي تتعلّق صلة وصل حيوية لـ «محور المقاومة». هذه المساعي، التي تفيد معلومات «الأخبار» بأن حيدر الصبادي اقتب غطاء لها، ظُهرت بشكل واضح، مناطق الاشتباك المحتملة مع قوات «الحشد الشعبي»، وضاهت إمكانية وقوع مواجهة بين الطرفين

**نور ايوب**

دفعت انتصارات إيران وحلفائها إلى حديث مواز عن أن «الهلال المقاوم» الممتدّ من طهران إلى بيروت، مروراً ببغداد ودمشق، بات من «المسلمات»، وأن على واشنطن وحلفائها (وبعض داعمي التخلفيمات الإرهابية في العراق وسوريا) قنقل الواقع المستجد، والتسليم بأن العراق أصبح مكوناً رئيساً من مكونات محور المقاومة،

نظراً لإنجازات «الحشد الشعبي» وفصائل المقاومة العراقية طوال السنوات الماضية. وما بين المعسكرين،

**دفع الاميركيون خلال الايام الاخيرة بتعزيزات عسكرية الى منطقة التنف**



شهدت مدينة البصرة، امس، احتجاجات عاصفة على ازمة المياه (ف.ب)

## «الكتلة الأكبر» تنتظر «الإخراج»: الفياض الأوفر حظاً

**خليفة كوترايين**

يتواصل الحراك السياسي «المحموم» في المنطقة الخضراء في قلب العاصمة العراقية، حيث تتكشف اللقائات والوساطات والمفاوضات، وتتقاطع الرسائل من أربيل والتنجف وغيرها من «عواسم» القوى العراقية، وبعضها أحياناً من خارج الحدود. لكن مرحلة جديدة دخلتها الاتصالات بين الأطراف، تختلف عن الأجواء التي سادت عقب انتهاء الفرز البديوي للانتخابات، وتحديداً منذ اجتماع فندق بابل الأخير، وقتها، حضر زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الاجتماع، ليكتشف، كما

حال رئيس الوزراء حيدر العبادي، حقيقة كاتا براهيمان على خلافها، وهو أن لأحتي «الاصدري» انسحاباً من «اللعبة» بالكامل، بحسب ما تؤكّد المصادر، التي لا تستبعد مشاركة «التيار الصدري»، صاحب التحثيل الوزاري، في الحكومة المقبلة بصورة أو باخرى.

على خلاف أجواء الصدر، كان ردّ الفعل «عيقاً» من قبل رئيس الوزراء ورئيس أئتلاف «النصر»، بإقالته

مستشار الأمن الوطني ورئيس هيئة «الحشد الشعبي»، فالق الفياض، من جميع مناصبه. قرار العبادي يؤكّد

محضلة اجتماع فندق بابل، وهي أن القوى الكردية و«السنية»، فضلاً عن

أخرية «شيعية»، باتت «على الضفة الأخرى»، وتقرب - عبر تفاهات

بينها - من تشكيل «الكتلة الأكبر»، وفق مصادر «الأخبار»، فإن غالبية

«التيار الصدري» في تشكيل الكتلة الأكبر وفق الخنطق الذي نادى به،

التحالف الكردي، إلى جانب قوى متضوية في ائتلاف «النصر»، مع الصدر إلى اتخاذ قرار الانسحاب من المفاوضات والانعكاف مؤقتاً وإبلاغ المعتين أنه سيقبل باي واقع سياسي «جامع وتوافقي» يتشكّل، وفق ما تشير إليه مصادر مطلعة، وإن كان غياب الصدر عن المشهد وانسحابه بهدوء ردّ فعل على اجتماع فندق بابل، إلا أنه لا يمكن اعتبار القرار «الصدري» انسحاباً من «اللعبة» بالكامل، بحسب ما تؤكّد المصادر، التي لا تستبعد مشاركة «التيار الصدري»، صاحب التحثيل الوزاري، في المنطقة الممتدة

بين هذه القوى اقتربت من خواتيمها، فيما بقي بعض العوائق، ويبدو أن ما يعيق إعلان «الكتلة

**قزر الصدر الانكفـاء**

**وعدم متابعة الاتصالات السياسية**

الأكبر» حتى الآن هو سيناريو «إخراج» هذا الإعلان أكثر من أي شيء آخر، بما يمثّال الطريقة التي أعلن بها رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، ترشيح العبادي في 2014، وإن كانت خطوات رئيس الوزراء الأخيرة واصلت مؤشرات سلبية حول إمكانية إقناعه بخيار لا يلحظ التوافق على اسمه لولاية ثانية، مع ذلك، يبحث الأطراف في

داعش» (أيلول/سبتمبر 2014). طوال السنوات الماضية (2014 – 2017)، ومع بدء انكسار شوكة «داعش»

نهاية 2014، ساد «قيادة العمليات المشتركة» نقاش جدّي حول جدوى مشاركة «التحالف» في العمليات العسكرية، خصوصاً أن الإنجاز (تخطيطاً وتنفيذاً) كان عراقياً بامتياز (إلى جانب الاستشارات المقدّمة من الحرس الثوري الإيراني، وحزب الله اللبناني)، في وقت سُجّل فيه ارتكاب طيران «التحالف» مجازر عدّة (برزها في مدينة الموصل)، أسفرت عن سقوط مئات المدنيين. أمام هذا المشهد، وطوال تلك المدة (2014 – 2017)، رفض العبادي - وحكومته - تسمية القوات الأجنبية بـ«الاحتلال».

لكنه في الوقت عينه، أكد أنه عازم على «إخراجها»، توازياً مع استعادة القوات الأمنية العراقية سيطرتها على المناطق المتنازع عليها مع إقليم كردستان في تشرين الأول/نوفمبر الماضي، ومن ثم زيارة العبادي إلى طهران، وسماعه هناك تحذيرات المرشد الإيراني، السيد علي خامنئي، من استمرار الوجود العسكري

الأميركي في العراق. استشعر العبادي، منذ ذلك الوقت، أنه باق في موقعه لولاية ثانية ما بقي على مواقفه المشحمة مع توجهات طهران، شحافظاً على الحد الأدنى من التفاهم مع حلفائها في العراق.

لكن الانتخابات التشريعية التي أجريت في 12 أيار/مايو الماضي، وتنتائجها، بدلت قناعات الطرفين. انحياز العبادي إلى المعسكر الأميركي بدأ شبه محسوم، مع تضائل أماله بنيل الولاية الثانية. يُقال إن المشهد الميداني في بلاد الرافدين مرآة للمشهد السياسي، ما جرى أخيراً بحسم النقاش حول المقولة تلك، بعد موافقة العبادي على منح الولايات المتحدة الحرية في إعادة نشر قواتها في الصحراء الغربية، والسماح بتكثيف وجودها عند الحدود العراقية - السورية، في المنطقة الممتدة من معبر الوليد (العراقي/) /التنف (السوري)، وصولاً إلى معبر القائم (العراقي/) /الموكال (السوري)، وهي منطقة تمتدّ على طول 224 كيلومتراً تقريباً.

مصادر رفيعة المستوى في «محور المقاومة» ترى أن العبادي، وبقراره ذلك، سعى إلى قطع أوصال المحور الممتدّ من طهران إلى بيروت، في خطوة أراد بها السرعة على سحب إيران دعمها له. الحديث، هنا، ليس محصوراً في إطار التجاذب السياسي بين العبادي والجمهورية الإسلامية، بل إن المصادر تظهر حساسية في القول إن رئيس الوزراء العراقي بات جزءاً من المشروع الأميركي، في لحظة اسماء: رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، رئيس تحالف «الفتح» العبادي، رئيس تحالف «الفتح» هادي العامري، ومستشار الأمن الوطني المقال فالق الفياض. الأخير، الذي تتوجه إليه الأنظار الآن، يبدو الأوفر حظاً بين المرشحين الثلاثة، في ظلّ حصوله على تأييد كاف غير معنن من الكتل «السنية» والكردية، فضلاً عن تأييد أكثرية «شيعية» باتت شبه محسومة بعد اشتراكه شمالاً. الأميركيون أقاموا منذ مطلع العام 2017 قاعدة عسكرية كبيرة لهم قرب معبر التنف، داخل الأراضي السورية. وتمتدّت المنطقة المحقّلة المحيطة بهذه القاعدة لتبلغ مساحة شبيهة بنصف دائرة طول شعاعها نحو 60 كيلومتراً، ومركزها المعبر.

### «باليسطي» إيراني إلى العراق؟

نقلت «رويترز»، أمس عن مصادر إيرانية وعراقية وغربية أن طهران سلّمت حلفاء لها في العراق صواريخ باليستية قصيرة المدى، وأنها تساعد على البدء في صنع صواريخ، وقال مسؤول إيراني «بارز» إن «المنطق هو أن تكون لإيران خطة بديلة إن هي هوجمت»، مضيفاً... أن «عدد الصواريخ ليس كبيراً... مجرد بضع عشرات، لكن بالإمكان زيادته إن تطلّب الأمر». واعتبر مصدر استخباري غربي، من جهته، أن الغرض من عمليات النقل إرسال إشارة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، قائلاً: «يبدو أن إيران تحوّل العراق إلى قاعدة صواريخ أمامية». وتحدّث مصدر في الاستخبارات العراقية، بدوره، عن أن قراراً أُخذ قبل نحو 18 شهراً بالاستعانة بفصائل لكن النشاط زاد في الأشهر القليلة الماضية. وأوضحت المصادر أن المصانع تطوير الصواريخ قائمة في الزعفراني، وجرف الصخر، وكذلك كردستان!

(رويترز)

### الجديد، بحسب المصادر، أن القوات الأميركية نصبت نقاطاً عدة على

المقلب العراقي من الحدود، وإعادة الإمساك بالطرفات الدولية من وإلى العراق (العراق - سوريا، والعراق - الأردن)، في ظلّ عودة الحديث عن الشركات الأمنية الأميركية التي ستحوّل السيطرة على الطريق الدولي بين بغداد وعُمان، بذريعة حماية المنشآت الاقتصادية التي ستبني هناك.

المخطط الأميركي ليس جديداً، لكن اللحظة الراهنة تبدو بالنسبة إلى واشنطن الأفضل من أجل البدء في تنفيذه، مع انشغال العراقيين بتشكيل الكتلة النيابية الأكبر، والفراغ الحكومي من جهة، وانشغال السوريين بمستقبل إدلب والمجموعات المسلحة هناك من جهة أخرى. الخطة، التي منح العبادي عملياً غطاءً لتنفيذها، أووجدت مناطق اشتباك محتمل بين الأميركيين وقوات «الحشد»، وهو ما يمكن أن يدفع إلى مواجهة بين الطرفين (من المرجح، في حال وقوعها، أن تكون محدودة)، ترد منها طهران التأكيد أن الأميركيين في المنطقة الحدودية العراقية - السورية بين فكي كماشة «الحشد» من الجانب العراقي، والجيش السوري وحلفاؤه من جهة أخرى، في السياق نفسه، لا يمكن إغفال التحركات «الداعشية» التي سُجّلت في اليومين الأخيرين، وتبني التخطيط استهداف حاجز أمّني في منطقة القائم، أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص وجرح 15 آخرين، وحركة تدفع إلى التساؤل، وفقاً للمصادر التي تحدّثت إلى «الأخبار»، عن «مسك الحافلة المخفّة»، والتي لم تكن بعيدة من نظر الأميركيين.

### سوريا

«تحرير الشام» على قائمة «الإرهاب» التركية

## مناورة لتفادي معركة إدلب؟

أدخلت انقرة أخيراً «هيئة تحرير الشام» إلى قائمتها للتنظيمات الإرهابية، بما يتيح فرض ضغوطات هامة عليها. قد تنتهي بتسويات على مقاس التفاهات التركية - الروسية، أو دخول الأتراك في مسار «تصفية الإرهاب» في إدلب، بشفء عسكري أيضاً

(الملتزم مكافحة الإرهاب في أستانا) قد تنحصر في جوانب لوجستية واستخبارية.

وإلى حين بيان مفاعيل القرار التركي وانعكاساته على «تحرير الشام» وبقية الفصائل في إدلب، تراهن تركيا على حضور فاعل في اجتماع طهران المرتقب في السابع من أيلول الجاري. إذ سينتاج للرجئيس رجب طيب أردوغان، نقاش حملة من القضايا الثنائية الهامة مع نظيره الإيراني والروسي، إلى جانب الملف السوري، لا سيما عقب فشل «القمة الرباعية» التي كان يأمل في استضافتها، بحضور فرنسي وروسي وألماني، ويؤكد اجتماع وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، مع وفد «هيئة الخاوض» السورية المعارضة، أمس، أن انقرة تسعى لحفظ دورها كراعية لمسار «التسوية السياسية» عبر مبادرة «اللجنة الدستورية»

في حين تحتفظ بنفوذ كامل على طيف واسع من الفصائل المسلحة في الشمال السوري. وفي مقابل الدور التركي الهام في إطار «اللجنة الدستورية» ورعاية المعارضين المرشحين لعضويتها، ينتظر أن يتضح الموقف الأميركي من هذه المبادرة خلال اجتماعات جنييف، منتصف الشهر الجاري، لا سيما أن واشنطن زجّت بدبلوماسيين جدد ضمن فريقها الخاص بالملف السوري، ودخلت على خط مجريبات إدلب، بلهجة تهديد، وانتقد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أمس، ما اعتبره «دفاعاً» من نظيره الروسي سيرغي لاسروف، عن «الهجوم السوري والروسي» على إدلب، الذي وصفه بـ«التصعيد الخطير»

«مصالحات» من جهة، والتعاون الروسي - التركي، المدعوم أممياً، الهادف إلى فتح مسار إنسانية تتيح خروج مدنيين من داخل إدلب ومحيطها إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية، قد تسهم في عزل روسيا وإيران، في صيغة تشابه ما جرى في ريف حلب الشمالي، وتكفل «الجبهة الوطنية للتحرير» في إدلب وربما بمساعدة من الجانب التركي

من مظاهرات في حمرة الثمام امس ضد العملية العسكرية المرتقبة في ادلب (اف ب)

